



المجلة الدولية في:

العمارة والهندسة والتكنولوجيا

DOI: 10.21625/baheth.v2i1.422

منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية

أ.د / محمد محمد شوقي أبوليله¹

د.م / وديع بن علي البرقاوي²

¹ استاذ العمارة والحفاظ - قسم العمارة الإسلامية - جامعة أم القرى

² استاذ العمارة المساعد - قسم العمارة الإسلامية - جامعة أم القرى

الملخص

يهدف البحث إلى توثيق ورصد بعض التجارب والمنهجيات المختلفة لعمليات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، وذلك بتقديم نماذج من تجارب الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في تلك الدول العربية من المحيط إلى الخليج ودراسة الآليات والنظم المستخدمة في تلك العمليات من خلال دراسة المشاكل التي تتركز المهتمين بالحفاظ على التراث كذاكرة للأمم، وأهم المشاكل العمرانية التي تتعرض لها المباني التاريخية، وترتكز المنهجية على عددا من المحاور المحور الأول الدراسة النظرية والمسح الأدبي والتي تعتمد على المنهج الإستقرائي لدراسة كافة المفاهيم النظرية العامة المرتبطة بجوانب الدراسة كتحديد لمفهوم التراث وأنواعه، مفهوم إدارة مواقع التراث، توجهات المدارس الأوروبية والأمريكية في إدارة التراث، الأسس العامة لإدارة التراث العمراني، أنواع الحفاظ ومستوياته، دراسة وتحليل التطور التاريخي لمفهوم إدارة المواقع التراثية والحفاظ عليها عبر الموثيق والتوصيات الدولية، أهم السياسات المتبعة للحفاظ على المواقع التراثية، مفهومي استدامه واستثمار التراث، ثم يتم الانتقال للمحور الثاني الذي يعتمد على المنهج التحليلي واستعراض لأهم التجارب العربية الإفريقية والأسبوية في مجال الحفاظ على التراث، وصولا للنتائج البحثية.

الكلمات الدلالية

منهجيات؛ الحفاظ؛ التراث
العمراني؛ التراث المعماري؛
الدول العربية

Abstract

The aim of the research is to document and discuss different experiences and methodologies of the preservation of urban and architectural heritage in the Arab countries from the ocean to the Arabian Gulf. Examples of the preservation projects in those countries were presented in order to study the mechanisms and systems used in these processes the problems facing those are interested in preserving the heritage, and the most important structural problems facing

the historical buildings were studied as well. The methodology is based on three main axes; The first is theoretical study and literary survey, which is based on the inductive approach to study all concepts The general principles related to the aspects of the study as a definition of the concept and types of heritage. the concept of management of heritage sites, the orientations of European and American schools in the management of heritage, the general principles of urban heritage management, types and levels of conservation, study and analyze the historical development of the concept of heritage sites management Policies to preserve heritage sites, concepts of sustainability and heritage investment, and then move to the second axis, which depends on the analytical approach and review of the most important Arab and African experiences in the field of heritage conservation, Up to the research results.

1. تمهيد

نتيجة للظروف التي تحيط بعالمنا العربي، ونتيجة للمساعي المحمومة لضياح الهويات العربية في مواجهة اجتياح العولمة لكافة سبل وطرق الحياة والأفكار والفلسفات والتقاليد العربية، ونتيجة لمحاولات النسخ والمسخ والتقليد من العمارة العالمية، يخرج هذا البحث الذي يهدف إلى الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في المنطقة العربية. حيث يهدف إلى توثيق ورصد بعض التجارب والمنهجيات المختلفة لعمليات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، كمحاولة لإثراء المكتبة العربية والإسلامية في مجال عمليات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، ونتيجة للظروف والمتغيرات التي تمر بها منطقتنا العربية مع بدايات الألفية الثالثة ومع المحاولات الحثيثة لفرض ثقافة وتقاليد وهوية لا تتناسب مع ثقافتنا ولا هويتنا العربية والإسلامية.

2. التراث

2.1. المفهوم

عرفه الميثاق الدولي للسياحة الثقافية التراث على أنه " مفهوم عام عريض يتضمن البيئة الطبيعية والثقافية، فهو يشتمل على تنسيق الأرض، الأماكن، المواقع والبيئات المبنية بالإضافة إلى التنوع البيولوجي، والممارسات الثقافية السابقة والمستمرة والخبرات المعرفية والحياتية، فالتراث يسجل ويعبر عن العمليات الممتدة عبر الزمن والتطورات التي تشكل جوهر الهوية الأصلية المحلية والقومية والإقليمية المتنوعة بحيث تمثل مكونا متداخلا مع الحياة الحديثة" 1، وقد حددت جامعة الدول العربية مفهوم التراث بأنه: "كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومبان وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو إقتصادية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية" 2

2.2. أنواع التراث

وللتراث أنواع عدة منها ما هو عمراني أو معماري أو أثري أو ثقافي وطبيعي كما يلي:

1 الميثاق الدولي للسياحة الثقافية (المكسيك 1999)

2 ميثاق المحافظة على التراث العربي - جامعة الدول العربية في عام 2003

التراث العمراني: اصطلاح علي أن التراث العمراني هو مجموع المباني والمنشآت والتشكيلات ونتاج العلاقات المركبة بين المباني والفراغات والمحتوي والبيئة التي استمرت وأثبتت أصالتها وقيمتها في مواجهه التعبير المستمر والمتصل أحيانا وغير المتواصل أحيانا آخرين واكتسب القبول العام والاحترام.

التراث المعماري: وهو لا يقتصر علي الآثار الهامة فقط ولكن يشمل أيضا مجموعة من المباني الأقل أهمية في المدن القديمة والقرى المميزة في بيئتها الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، كما أعتبر التراث المعماري جزء لا يتجزأ ولا يفصل من التراث الثقافي والحضاري للعالم كله وأنه لا يقتصر علي المباني ذات القيمة المتميزة ومحيطها المباشر، وإنما يشتمل أيضا علي المناطق والمدن والقرى ذات الاهتمام التاريخي³.

التراث الأثري: حدد مفهوم التراث الأثري بأنه ذلك الجزء من الميراث المادي الذي يتضمن كل ما خلفه الوجود الإنساني، والمناطق التي ترتبط بجميع ملامح النشاط الإنساني، والمنشآت المهجورة، والبقايا من كل الأنواع (سواء تحت الأرض أو تحت الماء) (Charter for the protection and management of the archaeological heritage 1990)، فالتراث الأثري هو مصدر ثقافي غير متجدد لذلك فإن استخدام الأرض يجب السيطرة عليها وتطويرها لكي تقلل من تدمير الميراث الأثري.

التراث الثقافي والطبيعي: وهو مصدر مادي وإنساني يحكي التطور التاريخي، كما أن له دورا هاما في الحياة العصرية، ويجب تسهيل الاتصال به للجمهور العام ماديا وفكريا وشعوريا.

فالتراث بصفه عامة هو مرجع ديناميكي ووسيلة إيجابية للنمو والتغير والتغيير، وهذا التراث بمثابة الذاكرة الجماعية لكل منطقة محلية أو مجتمع لا يمكن إستبداله ويمثل قاعدة هامة للتنمية في الوقت الحالي والمستقبلي، وبالتالي يمكن أن تبني فكرة تعريف "التراث" علي أنه يجب أن يشتمل علي العديد من جوانب الذاكرة الجماعية للمجتمع التي يمكن نقلها من جيل لآخر من أجل ضمان إستمرارية الممارسات المجتمعية المرغوبة.

3. إدارة البينات التراثية

3.1. مفهوم إدارة مواقع التراث

إن إدارة الموقع التراثي هي طريقة للتحكم بالعناصر التي تصنع البيئة الاجتماعية والطبيعية للموقع، حالته الفيزيائية، استعمال الأراضي، الزوار، التفسير، ... الخ، وتهدف الإدارة إلى الحماية والحفاظ أو عند الضرورة تقليل التعرض للخطر أو التدهم، أو تقديم الموقع للعامه (Aslan, 2005)، وقد عرفها "هرب ستوفل" بأنها هيكلية العمل للاستخدام الفعال لعناصر الموقع بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة، أي هي التنسيق بين هذه الأهداف كما أنها التوازن بين حفظ الموقع وحمايته للأجيال القادمة مع إمكانية انتشاره عالمياً مع الأخذ بعين الاعتبار المجتمع المحلي (الخوري، 2005) وإن مفهوم إدارة المواقع كما ورد في بعض البيانات والتقارير الصادرة عن اليونسكو، يمكن أن يتضمن عدة جوانب من أهمها:

- إدارة أعمال الحفاظ والحماية والترميم.
- إدارة الزوار وتأهيل الموقع سياحياً.
- إدارة الأبحاث والدراسات حول الموقع.
- إدارة العاملين والتأهيل.
- الإدارة القانونية.
- الإدارة التقنية (الأشغال والأمن والصيانة والاستقبال).
- التنظيم الإداري.
- إدارة مشاريع الإحياء والتجديد الحضري.
- الإدارة المالية.

وللإدارة بمفهومها الحديث عددا من العناصر التي تسهل من نجاحها وتمثل في الفرد أو مجموعة من الأفراد اللذين يتميزون بقدرات وخبرات خاصة، مجموعة الأنشطة والوظائف التي تمارس (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمحاسبة والتسويق ... الخ)، الأساليب الإدارية، الموارد البشرية والمادية، المحيط الخارجي للمشروع (بيئة المشروع) (Abou Liela, March 2018)، ولإدارة موارد التراث مهام تشمل توعية الجمهور بأهمية التراث، بشكل عام، وقبول وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية مع مراعاة القوانين والعادات المحلية، وتحديد عملية تنفيذ أكثر الوسائل قبولاً للصيانة واستخدام وحماية التراث الذي تحت إدارتها،

3 حسب تعريف الميثاق الأوربي للتراث المعماري "The European Charter of the Architectural Heritage" عام 1975

ولا يمكن الحفاظ على التراث إلا بوجود العدد الكافي من العاملين المدربين بدءاً بأعلى المستويات الإدارية حتى الحرفيين والمشرفين والمهندسين والاختصاصيين في مختلف المهن (Feilden, 1998).

3.2. توجهات المدارس الأوروبية والأمريكية في إدارة التراث

لكل من المدرستين (الأوروبية والأمريكية) الاهتمام نفسه في إدارة التراث والحفاظ عليه، لكن هناك بعض الاختلاف بينهما من حيث المصطلحات، ويكاد يكون الاتفاق على ما لا يجوز فعله أكثر من الاتفاق على ما يجب فعله، فنجد أن المدرسة الأوروبية تركز على مصطلحين هما الحفاظ والترميم، مثل الحفاظ على التراث الثقافي أو ترميم المعالم، وفي مراكز التخصص يكون الحفاظ فيها هو الأساس أما إدارة المصادر التراثية فهي فرع فيه ومكملة لعملية الحفاظ، أما المدرسة الأمريكية فتجعل إدارة المصادر التراثية هي الأصل والحفاظ جزءاً منه، ولقد كان السياق التاريخي لوضع الأسس الحديثة لهذا التخصص في أوروبا "إيطاليا وفرنسا وبريطانيا"، وأوروبا هي الأكثر تنامياً مع ما جاء في الوثائق التي أصدرتها المؤسسات العالمية التي تُعنى بالتراث مثل الأيكوموس والأيكوم وغيرهما، لكن التطور التنظيمي المؤسسي في الولايات المتحدة جعل مدرستها أكثر انتشاراً في معظم أنحاء العالم (عليان، ديسمبر 2005).

وهذا يحتوي على البحث حول التراث الثقافي، والتخطيط لأعمال تقديرية لها ومرآتها في نظام نسيجها العام، وهي أيضاً متضمنة عملية دعم تقديرها وتحضيرها للاستخدام الثقافي المتوافق (FOWLER, 1982)، ويدخل أيضاً ضمن إدارة المصادر التراثية تفاصيل لعدة مهارات وأعمال مثل تفسير وتقديم المصادر التراثية (أثرية وتراثية وغير ذلك) وتطويرها، ولذا فإن تعريف إدارة المصادر التراثية في المدرسة الأوروبية نجده كجزء مكمل لعملية الحفاظ والترميم. أما المدرسة الأمريكية فتجعل عنوانها الأساسي إدارة المصادر التراثية وتجعل الحفاظ والترميم جزءاً منه فمن حيث المضمون العام هناك اتفاق بين المدرستين، وقد اتفقت المدرستين الأوروبية على دلالات بعض المصطلحات كالحفاظ، إعادة البناء، إدارة المصادر التراثية، الحفاظ على المدن التاريخية، بينما اختلفوا في المفهوم في بعض المصطلحات والتي ما زال فيها خلط وعدم وضوح مثل مصطلحات الترميم والتأهيل.

3.3. الأسس العامة لإدارة التراث العمراني

عند إدارة التراث العمراني لا بد من احترام الأسس العامة التالية (نزار، 2002) وأهمها أن الهدف من إدارة التراث هو المحافظة عليها، وصيانتها بصورة دورية (ICAHM, 1990)، وأن المحافظة على التراث تشمل المحافظة على أصالته، وللأصالة جوانب رئيسية يجب احترامها جميعاً وهي الأصالة في المواد والتصميم والحرفة وفي الوضعية (Nara Document on Authenticity, 1994)، فالمحافظة على قيم التراث، وفي بعض الأحيان قد نحتاج إلى التضحية ببعض القيم القليلة الأهمية لمصلحة تحقيق الاستخدام، لكن يجب أن يكون ذلك بأقل قدر ممكن (THE VENICE CHARTER, 1964)، والمحافظة على التراث يجب أن تتم وفق المعايير والقوانين والوثائق المحلية والدولية (ميثاق واشنطن، 1987)، فيجب إتباع الشروط والمعايير الدولية في اختيار وظيفة إعادة استخدام التراث (THE VENICE CHARTER, 1964)، كما أنه لإقامة أي نشاط، أو معرض، أو نشاط تجاري، أو تعليمي، أو ترميم أو إعادة تأهيل... إلخ، فإنه يجب وضع خطة مدروسة معدة من قبل فريق من عدة متخصصين (معماري، أثري، حرفي، متخصص في المآثرات الشعبية، أمين متحف، مرمم، ... إلخ) ويجب تقسيم مدة تنفيذ الخطة إلى فترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة، حسب النشاط.

4. أنواع الحفاظ

4.1. الحفاظ العمراني

وهو يعني الإدارة الواعية التي تحدد استراتيجيات رعاية وصيانة النسيج العمراني الحضري ذو الطابع التراثي أو ما يعرف بالبيئات التراثية، والذي يتمثل في التشكيلات البنائية التراثية والفراغات الحضرية والساحات العامة والمجاورات السكنية وتنسيق المواقع، وذلك لضمان فعالية إستراتيجية استعمال النسيج العمراني الموروث (دليل المحافظة على التراث العمراني، 1426 هـ).

4.2. الحفاظ المعماري

وهو عملية حماية المنشآت والمقرات المعمارية ذات الخواص التاريخية، أو الثقافية، أو البصرية المتميزة، وصيانتها وإصلاحها، وذلك سعياً لإزالة التشوية الذي يعترها نتيجة لتغير البيئة العمرانية بسرعة مذهلة، بهدف تحسين نوعية الحياة الحضرية وإعادة التوازن بين الطبيعة والمدينة (راشد، فبراير 2007).

وعلي ذلك فإن الحفاظ بصفة عامة سواء كان عمرانياً أو معمارياً يعني بالإبقاء على القيم القديمة في البيئة التراثية العمرانية والتي يساهم بقاءها في الحفاظ على قيم إجتماعية وتاريخية ذات أهمية للمدنية والمجتمع ومن ثم استمرار العمليات التي تتم عليها كوسيلة من وسائل استدامتها.

4.3. مستويات الحفاظ على التراث العمراني:

تتعدد مستويات الحفاظ على التراث العمراني تبعاً لحجم ونوع التراث العمراني وأهميته (نبيل، أبوليله، إبريل 2015)، ويمكن تصنيفها عمرانياً ومعمارياً كما يلي: -

الحفاظ على العناصر التراثية: وهو عادة ما يتم من خلال المتاحف للحفاظ على القطع والعناصر الاثرية بعد ترميمها ومعالجتها بأسلوب علمي يضمن بقائها وسلامتها.

الحفاظ على المبنى الواحد: مثل عمليات الترميم والتجديد للمباني التراثية وتحويلها الى متاحف أو مزارات سياحية.

الحفاظ على مجموعة من المباني: في حالة وجود مجموعة من المباني التراثية المتجاورة يتم الحفاظ عليها كمجموعة كاملة وتظهر القيمة التراثية للمجموعة أهمية كل وحدة.

الحفاظ على ممر تراثي: في حالة وجود مجموعات من المباني التراثية تمثل اتصال بين منطقة وأخرى على جانبي ممر أو طريق.

الحفاظ على منطقة تراثية كاملة: في حالة وجود منطقة كاملة تمثل التراث العمراني ويشمل ذلك المباني والممرات التراثية.

الحفاظ على المستوى الاقليمي: ويتم التخطيط له على مستوى الاقليم أو الدولة ويتضمن مستويات الحفاظ السابقة ويتكامل مع الحفاظ على مناطق أو ممرات تراثية اخرى.

الحفاظ على المستوى الدولي: ويتضمن الحفاظ على نماذج من التراث العمراني كمثل على التطور الانساني عامة وعادة ما تشارك فيه الهيئات العالمية مثل اليونسكو.

5. دراسة وتحليل التطور التاريخي لمفهوم إدارة المواقع التراثية والحفاظ عليها عبر الموثائق والتوصيات الدولية (Abou Leila, 2018):

وفيما يلي استعراض لأهم الموثائق الدولية التي قد نظرت لمفاهيم إدارة المواقع التراثية ووضعت بذلك منهجيات وسياسات عمليات الحفاظ بمسمياتها المختلفة تاريخياً:

1. **وثيقة أثينا 1931:** أول ميثاق للتعامل مع التراث في المؤتمر الأول لاتحاد المعماريين ومرمي المباني الاثرية في عام 1931 والذي عرف باسم ميثاق أثينا، وكان بداية التعاون الدولي حول مواقع التراث العالمي وإن المفهوم الأساسي للحفاظ كان يدور بشكل عام حول "الحماية الدولية للمواقع التراثية والآثار"، أرسى سبعة مبادئ رئيسية تحدد أسس حماية التراث من الناحية الإدارية نادي ميثاق أثينا بضرورة إنشاء مؤسسة دولية تختص بترميم الآثار والحفاظ.

2. **معاهدة حماية التراث الحضاري 1954:** جاءت هذه المعاهدة لحماية التراث الحضاري في الدول المختلفة في حالة العدوان أو الحرب والصادرة عن منظمة اليونسكو ومن أهم توصياتها قيام الأمم المتحدة بحماية المباني التراثية للدول المختلفة حال الحرب وبضرورة إصدار القرارات اللازمة لذلك من إمكانية استخدام القوة العسكرية لإلزام الجهات المختلفة بالمعاهدة إذا لزم الأمر.

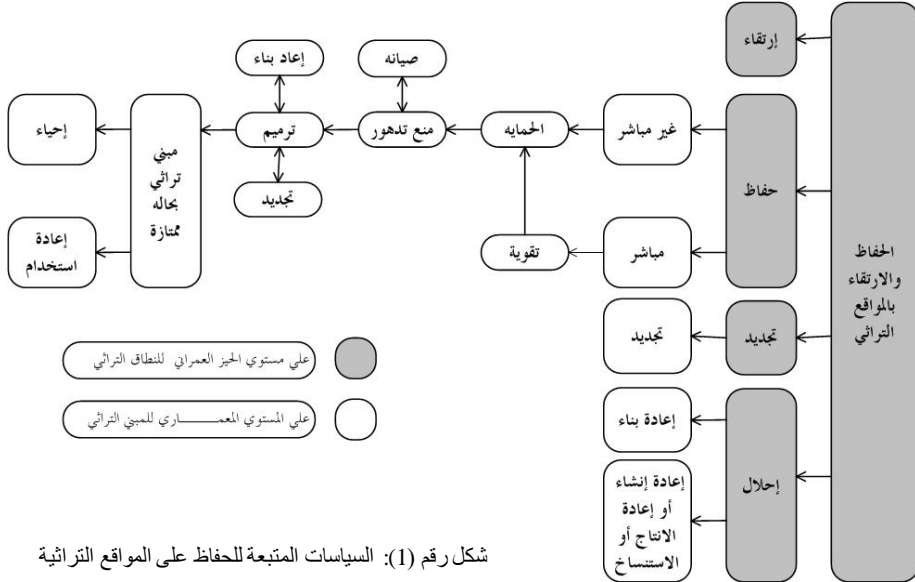
3. **الميثاق العالمي للحفاظ والترميم للمعالم والمواقع (ميثاق البندقية العام) 1964:** شكايات وثيقة فينيسيا نقلت نموذجية بالتحويل من المباني الأثرية إلى الأماكن التاريخية، ومن التراث الملموس إلى التراث غير الملموس من خلال الوعي والفهم الواسع لمجال الصيانة والحفاظ، مع التأكيد على أهمية الحفاظ عليها دون فصلها عن موقعها الأصلي إلا إذا كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة لضمان بقائها مع الإقرار بضرورة أن تمتد دائرة الاهتمام بالتراث لتشمل الأعمال المتواضعة القديمة وليست المعالم ذات القيمة التاريخية الكبرى فقط .
4. **اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس 1972:** تطور مفهوم الحفاظ على التراث هنا ليضم التراث الثقافي والطبيعي بحيث شمل التراث الثقافي (الأثار، المجمعات، المواقع) في حين يشمل التراث الطبيعي المعالم الطبيعية بتشكيلاتها الفيزيائية أو البيولوجية، والتشكيلات الجيولوجية، ومواطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة بالانقراض
5. **توصيات بودابست 1972:** عرفت التوصيات إعادة الإحياء للمعالم التاريخية أو مجموعات المباني بأنها "إعادة استعمالها وإضافة استعمالات جديدة، لا تؤثر داخليا أو خارجيا على هيكلها أو خصائصها".
6. **توصيات نيروبي 1976:** عرفت حماية المناطق التاريخية بأنها "التجديد والوقاية والترميم والصيانة وإعادة الإحياء للمناطق التاريخية أو التقليدية وبيئاتها وبذلك تتضمن الحماية كل طرق التدخل الممكنة في المناطق التاريخية".
7. **ميثاق بورا 1979:** وثيقة بورا يمكن أن تطبق على مختلف الأماكن ذات الأهمية الثقافية بما يشمل الأماكن أو المواقع الطبيعية والمحلية والتاريخية ذات القيم الثقافية، نقلت الاهتمام بعملية الإدارة من المحيط المبني إلى المواقع ذات القيمة الثقافية، وبذلك نقلت وثيقة بورا الاهتمام بعملية الإدارة من المحيط المبني إلى المواقع ذات القيمة الثقافية.
8. **ميثاق أبلتون 1983:** حدد ميثاق أبلتون مستويات التدخل للإبقاء على التراث العمراني ومنها الإبقاء على الشكل والمواد الموجودة ووحدة المكان والترميم وإعادة التأهيل وإعادة البناء وإعادة التطوير، كما أنه عرف الأنشطة اللازمة للحفاظ من صيانة وتثبيت وإزالة وإضافة.
9. **ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية 1987:** هذا الميثاق الجديد مكمل لميثاق البندقية ويحدد أيضا الأسس والأهداف والمنهجية والأدوات التي تؤدي إلى الحفاظ على النوعية في المدن التاريخية بمكوناتها المادية والروحية والمكونة لصورة المدينة وهويتها، كما أكد على عملية المشاركة السكانية في برنامج الحفاظ، إذ حدد أن أول اعتبار للحفاظ على المدن والأحياء التاريخية هو لسكانه، كما اعتبر أن تحسين المسكن يجب أن يكون أحد الأهداف الأساسية للحفاظ، إضافة إلى أن سياسات التجديد الحضري يجب أن تحترم خصوصية المدينة التاريخية.
10. **حلقة نقاش البرازيل 1987:** عرفت الإبقاء على المواقع التاريخية بأنها "صيانتها وتحسينها للتعبير عن الماضي وتقوية الشعور بالموطنة".
11. **الميثاق الدولي لإدارة التراث الأثري العام 1990:** ركز بشكل أكبر على المنهجية التخطيطية مع ربطها بعمليات التنقيب وقدم الخطوط التوجيهية والمبادئ للقيام بعمليات إدارة ومعالجة منفصلة وفقاً لنوع التراث المتبقي، ملموس (بني معمارية)، غير ملموس (تقاليد حية) حيث تم تقسيم الملامح في مقدمة الميثاق إلى نوعين مختلفين: المكونات المادية للنسيج العمراني، القسم التراثي الذي تشكله التقاليد الحية للسكان المحليين.
12. **وثيقة نارا للأصالة 1994:** عرفت الحفاظ بأنه "كل الجهود المصممة لفهم التراث الثقافي ومعرفته تاريخه، وتؤكد حماية مواده وأصوليتها وإظهاره وترميمه وإثراءه".
13. **وثيقة بورا 1999:** الوثيقة النظرية الأساسية المستخدمة في الخطة العامة لإدارة المواقع الأثرية، وللوثيقة ثلاثة خطوط توجيهية مرتبطة ببعضها وهي: سياسة الحفاظ، الأهمية الثقافية، الإجراءات المتخذة.

14. **اتفاقية الحفاظ على التراث غير الملموس - باريس 2003:** شمل المصدر الثقافي غير الملموس وقفا لهذه الاتفاقية المواضيع التالية: التراث الشفهي والعبارات، وتتضمن اللغة كأداة للتراث الثقافي غير الملموس، الموسيقى وفنون العزف، العادات الاجتماعية، أحداث تعبدية أو أعياد، المعرفة والتعامل مع الطبيعة ومع العالم، الحرف والمنتجات التقليدية

15. **وثيقة دبي للحفاظ والصيانة على المباني والمناطق التاريخية 2004:** إن أهم ما يميز تلك الوثيقة هو تحديدها للمصطلحات والتعاريف الخاصة بشكل دقيق والتي سيتم الاستناد عليها خلال عملية الحفاظ، إضافة إلى تحديدها لسياسات ومعايير التدخل بشكل واضح بما يضمن الحفاظ على الموقع التاريخي دون عزله عن البيئة المعاصرة، ويسهل العمل للقائمين على عملية الحفاظ. وتعتبر هذه الوثيقة مرجعاً هاماً يمكن الرجوع إليه أو السير على خطاه لإصدار وثائق مماثلة في المنطقة العربية تحترم طبيعة المنطقة وتاريخها الثقافي والحضاري.

6. السياسات المتبعة للحفاظ على المواقع التراثية

كخطوه هامة لإدارة المواقع التراثية لابد من دراسة السياسات المتعلقة بأساليب الحفاظ والارتقاء بالمواقع التراثية، والتي يجب أن تدرس على المستويين العمراني والمعماري، ويوضح الشكل التالي رقم (1) مقترح مطور من دراسات سابقة للسياسات التي تتبع للحفاظ على البيئات التراثية.



شكل رقم (1): السياسات المتبعة للحفاظ على المواقع التراثية

وقد تتباين المناهج للتعامل مع التراث من مجتمع لآخر ومن نطاق لآخر طبقاً للظروف المحيطة به بيئياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً الخ، وحالته الراهنة، ومن الضروري أن تتسم السياسات ووسائل التعامل مع المواقع أو المباني التراثية على قدر كبير من المرونة بحيث تستطيع إيجاد الحلول المناسبة لعمليات الحفاظ المستهدفة، وعلى ذلك فإن اتباع نوع معين من السياسات يعتمد على الهدف المطلوب الوصول إليه ويتوقف ذلك على عدة عوامل من أهمها حالة المبني ومدى ونوع التفليات به، القيمة التراثية له، تصنيفه ومدى أهميته، وأهم تلك السياسات المتبعة ما يلي :-

1. **الارتقاء:** سياسة تحافظ على الكتلة العمرانية والتراث الحضاري القائم ولكنها تتميز عنها في أنها تختار أنواع من الأنشطة الاقتصادية التي تتناسب مع النطاق بقيمته الحضارية وبما يعود على السكان من عائد وما يعود على المبني التراثي نفسه من عائد يستخدم في صيانتها

2. **التطوير:** مجموعة من الإجراءات تتعلق بتطوير المباني والمناطق ذات القيمة التراثية لتلائم الزيادة فى نمو الاحتياجات الوظيفية.
3. **الإزالة:** ترتبط هذه السياسة عادة بالأمكن المتدهورة والسينة بالحيزات التاريخية والتي لا يبرجي نفع من إصلاحها أو ترميمها.
4. **الحماية:** تقليل أو منع عوامل التدهور البيئية والعمرانية وتكون الحماية لمباني معينة أو للنسيج العمراني أو طابع معماري، حيث يمنع هذا النوع عوامل التحلل والانهار من الاستمرار، حيث يتم التعامل مع العوامل المسببة لهذا الانهيار بغض النظر عن حجمها أو أهميتها.
5. **الصيانة:** هي عملية الإصلاح والرعاية الدورية للمبنى مثل إصلاح ما يكون قد تلف نتيجة استخدام المبنى من دهان أو أخشاب أو معادن..... الخ.
6. **الترميم:** كما تعرف بأنها العمليات التي تستهدف إعادة المبني التراثي إلى أصالته وتحريره من أية تعديلات تكون قد طرأت عليه، وكذلك الحفاظ عليه من أجل أن يكون الهيكل الانشائي بحاله جيد.
7. **إعادة إنشاء المبني:** هي حماية المباني بإعادة بنائها قطعة قطعة بعد إحلالها وترقيتها ويتم ذلك فى نفس الموقع أو موقع جديد ومثال ذلك معبد أبو سمبل بالنوبة والذي تم نقله وإعادة إنشائه مرة أخرى لحمايته من فيضان النيل.
8. **التجديد والتحديث:** يستهدف عمليات التجديد للمباني والمناطق ذات القيمة التاريخية إضفاء مظهر شكلي جديد بما يتفق مع النمط والذوق العام لوقت إجراء تلك العملية، وتختص عمليات التجديد والتحديث بالمباني القديمة ولكنها لا تمتد إلى المباني الأثرية، فعملية التجديد تعني تجهيز المبني القديم ليكون صالحا للاستعمال الوظيفي المعاصر
9. **الإحياء:** والمقصود به إعادة المنطقة أو المبني التراثي إلى ما كان عليه قبل ذلك، أو استعادة نشاط معين مع تطويره قامت على أساسه ونشأت هذه المنطقة أو هذا المبني التراثي، وقد تشمل عملية الإحياء وجود بعض من التغييرات التي من شأنها تطوير المبني بشكل يسمح بملائمة التطور الذي حدث على نوعية النشاط.
10. **إعادة الاستعمال:** هو أسلوب الحفاظ على المبني القديم عن طريق إعادة استخدامه إما بنفس الوظيفة القديمة أو بوظيفة جديدة مواكبة لمتطلبات العصر ومغايرة للوظيفة الأصلية، وتتعدد المسميات الخاصة بعملية إعادة التوظيف وأسلوب التعامل مع المبني من حيث مدى التدخل والمعالجات الخاصة بهذا الاتجاه.
11. **إعادة التأهيل:** الإجراءات التي من خلالها تتم ملائمة المبني للاستخدام من خلال تغيير أو إصلاح أو إضافات مع المحافظة على الأجزاء والخصائص التي تنقل تاريخه وثقافته وقيمه المعمارية.
12. **التدعيم أو التقوية:** تعرف عملية التقوية على أنها إضافة مواد لاصقة أو مقوية لنسيج المبني حتى يتم تقويته وضمان تحمله وسلامته لذلك فإنه يلزم عند إجراء عملية التقوية القيام بالدراسات الإنشائية اللازمة للمبنى حتى تكون هذه العملية على أسس علمية سليمة.
13. **عمليات التجديد والتحديث:** ويكون اللجوء لهذه السياسة لإصلاح وتجديد المساكن والمرافق والطرق والخدمات، وقد تشمل أعمال التجديد فتح شوارع جديدة أو تحويل شوارع قائمة إلى ممرات مشاة أو تغيير اتجاه المرور فى شوارع أخرى كما تشمل ضمناً أعمال محددة لسياسات الإزالة والترميم والحفاظ.
14. **إعادة البناء:** يستخدم هذا الأسلوب بغرض إنشاء مبنى جديد يماثل مبنى قديم إلى أقصى حد ممكن من خلال دراسات تاريخية أو أثرية أو شواهد أخرى ويتم استخدام هذا الأسلوب فى حالة المباني ذات الأهمية التاريخية والتي قد دمرت كلياً أو جزئياً ولم يبقى شاهد عليها سوى السجلات التاريخية أو بعض الأطلال المتبقية مثال ذلك فنار الإسكندرية.
15. **المناسخة:** هي عمل نسخة مطابقة للمبنى أو مشابهة له وغالباً ما يكون بغرض متحفي ولكن يظهر هذا الاتجاه بوضوح أكثر فى الأعمال الفنية.

7. استدامه المواقع التراثية

وضعت الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (UNCED) عام 1992 تعهدا لاتخاذ استراتيجية عالمية من أجل الاستدامة، تتضمن هذه الاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وتحقيق التوازن الطويل المدى بين كل من الحفاظ على الموارد البشرية وحماية البيئة لتجنب التدهور البيئي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اتسع مفهوم الاستدامة ليشمل ليس فقط الموارد الطبيعية والبيئية فحسب بل امتد امتدادا طبيعيا لعمليات الحفاظ على المواقع التراثية ليشمل مفهوما أعم وأشمل لتلك العملية كخطوه ثانية من خطوات التعامل مع المواقع التراثية، وقد ركزت التعريفات الحديثة للتنمية المستدامة على ثلاث دعائم للاستدامة وهي: الدعامه الاقتصادية، والدعامه البيئية، والدعامه الاجتماعية، فاستدامه المواقع التراثية ما هي إلا خطوه ومرحله ممهده لعمليات استثمارها، فاستدامه التراث تعني الحفاظ عليه لتحقيق الاحتياجات المستقبلية أي تعظيم دور تلك المواقع التراثية لتحقيق أقصى فائده ماديه ومعنويه واجتماعيه من تلك المواقع التراثية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة (Abou Leila,2018).

8. استثمار المواقع التراثية

تمثل المواقع التراثية موردا من أهم الموارد الاقتصادية الهامة في مجال السياحة، والتي تعتبر من أهم الروافد الأساسية للموارد القومية وتعتبر التنمية السياحية من أهم المحاور الرائدة في مجال التنمية الشاملة ومن أهم الدعائم في إطار التنمية المستدامة والاستثمار بشكله الحالي، لذا فيجب عند توثيق المواقع التراثية بهدف استثمارها، وجود رؤى واضحة وشاملة كاملة لتوجيه عمليات التوثيق المستدام لتلك المواقع نحو الاستفادة القصوى من المعلومات والبيانات المتاحة، وذلك بإتاحة هذه البيانات والمعلومات وكذلك الرؤى والسياسيات الخاصة بالعمليات المختلفه التي تمت علي تلك المواقع التراثية السابقه والحاليه والمستقبلية لتحقيق أقصى استفاده ممكنه من هذا التراث واستثماره الاستثمار الأمثل (Abou Leila,2017).

9. أهم التجارب العربية الإفريقية في مجال الحفاظ على التراث

وفيما يلي استعراض لأهم التجارب العربية الإفريقية في مجال الحفاظ على التراث في عدد من الدول العربية التي لها اعتمادا على تجارب موقفة علميا ولها مرجعيات معترف بها:

9.1. جمهورية مصر العربية

مشروع الحفاظ على مدينة القاهرة الفاطمية - جمهورية مصر العربية: تمثل المحدثات والخصائص العمرانية للقاهرة الفاطمية في أنها تعتبر مدينة خطية حيث تركزت كافة الأنشطة المتعلقة بحياة السكان اليومية حول محور رئيسي طولي (شمالى جنوبى) هو قسبة القاهرة، فتجمع على جانبيه الأنشطة الاقتصادية والتجارية من وكالات وأسواق وفنادق وأنشطة اجتماعية من حمامات ومدارس ودينيه من مساجد فأصبح مركز القاهرة تجمع ومركز تجاري كبير.

المنهجية المتبعة للحفاظ: تم إدخال الخدمات الأساسية بالمنطقة، وإبراز المعالم الأثرية في المنطقة والمحافظة على المباني التاريخية وإزالة المباني الدخيلة عليها، مع إيجاد طابع للمباني التي حول الأثار بحيث تتماشى مع روح المنطقة، وتوفير الاحتياجات لخدمة الأغراض السياحية، مع عدم إدخال تغييرات جوهرية تخطيطية مع حاجة سكان المنطقة والعمل على تدعيم نشاطها التجاري والحرفي والنهوض بمستواها الصحي والاجتماعي والثقافي، كما تم استغلال



شكل رقم (2): يوضح موقع المباني الأثرية على مسار شارع المعز لدين الله (وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية)

المنطقة استغلالا سليما بحيث يعاد بناء المناطق الخربة والمتباعدة والأراضي الفضاء مع مراعاة أن يكون طابعها ملائما مع الطابع المنطق عليه في المنطقة، وتم تحويل شارع المعز لدين الله إلى مسار خاص

بالمشاة فقط شكل رقم (2)، والعمل على توظيف المداخل والمخارج الرئيسية لمنطقة الساحة بنشاط مميز ذو طابع بصري خاص.



شكل رقم (3): المراحل التاريخية لقصبة مدينة دلس

9.2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مشروع قصبة مدينة دلس: يعود تاريخ إنشاء عمران قصبة مدينة دلس الحالي إلى الفترة العثمانية، (1515م – 1830م)، محاطة بسور عال يضم 6 أبواب، ومقسمة إلى قسمين رئيسيين، القصبة السفلى والقصبة العليا، على مساحة تقدر بـ 12 هكتار، تضم منشآت دينية تتمثل في المساجد والأضرحة والمصليات وقاعات تدريس القرآن شكل رقم (3).

المنهجية المتبعة للحفاظ: وقد تضمنت عمليات الحفاظ إعادة بناء المباني التراثية على مثل الحالة التي كانت عليها في الماضي، ترميم القطع والمباني التراثية للوصول بها إلى الحالة التي كانت عليها في الماضي، تجديد المباني باستعمال مواد حديثة للوصول إلى حالة قريبة من حالتها وقت تشييدها، إحياء المنطقة والارتقاء بها عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، بإضافة أنشطة لم تكن متواجدة من قبل تتناسب

مع متطلبات العصر الحديث، إعادة استخدام المباني التراثية في نفس الغرض الذي أنشئ أصلا من أجله، مما يضمن له قدرا كبيرا من القبول الاجتماعي ويحقق له الديمومة والإزدهار (سفيان ومحفوظ، 2010).

9.3. المملكة المغربية

مشروع الحفاظ العمراني على مدينة فاس العريقة: و تعد مدينة فاس القديمة واحدة من أجمل الأماكن من نوعها في العالم شكل رقم (4)، والتي تتميز بطابعها العمراني والمعماري الذي يميزها عن غيرها من المدن التراثية العربية بما تضمنته من الجمع بين الطابع العربي والأندلسي، وتتكون من مدينتين متباينتين في التخطيط تم فصلهم بحزام أخضر عريض كحدائق عامة حيث أنشأت المدينة الجديدة لإستيعاب النمو العمراني والسكاني لمدينة فاس القديمة والتي يختلف طابعها المعماري والعمراني عن المدينة القديمة التي تتميز بالتخطيط الإشعاعي الذي ينبع من مركز أنشئت حوله أهم المباني مثل مسجد القرويين شكل رقم (5)، ومجموعة من الساحات والمكتبة العامة وتتميز شوارعها بأنها منكسرة ومسقوفة وعلى جانبيها محلات أسواق المدينة والتي يعلوها المساكن التقليدية.



شكل رقم (4): مدينة فاس



شكل رقم (5): مسجد القرويين

المنهجية المتبعة في الحفاظ: في عام 1981 وباشتراف بين وزارة الثقافة المغربية بالتعاون مع باقي الوزارات المعنية، وإدارة مجلس مدينة فاس القديمة بالتعاون مع اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الثقافي باليونيسكو وبتمويل من منظمة اليونسكو، مجموعة الدول المانحة، الحكومة المغربية، بنك مونديال، تم وضع الخطوط الرئيسية لصيانة المدينة بفاس، وتحديد النطاق الذي يجب أن تجري فيه هذه الصيانة، وهي المعطيات الأساسية التي اعتمدها بعد ذلك وكالة تخفيض الكثافة وإنقاذ فاس التي تأسس سنة 1989م إلى اليوم، وقد انقسمت أشكال التدخل إلى عدة مستويات ثلاثة أساسية: المستوى الأول وهو المستوى التحضيري: بإنشاء المنطقة الشرقية الجديدة بالمدينة لاستيعاب الهجرة الريفية المستمرة وتقليل التضخم السكاني بالمدينة القديمة، أما المستوى الثاني وهو مستوى التدخل المباشر: الذي يتعاطى مباشرة مع التراث العمراني بترميم وإصلاح المباني الأثرية كالبوابات والحفاظ عليها شكل رقم (6)، ورد الاعتبار لها، ولبية الممتلكات الثقافية، وذلك بإعادة الحياة الوظيفية إليها بعد أن تحولت إلى مجرد مزارات أثرية، أما المستوى الثالث وهو مستوى الدعم الموازي: تم من خلال إعداد الكوادر القادرة على صيانة



شكل رقم (6): جانب من أبواب المدينة



شكل رقم (7): تخطيط وموقع مدينة القيروان



شكل رقم (8): أهم المعالم في مدينة القيروان

وترميم المباني التاريخية، تنفيذ مشروعات لترميم العناصر الهامة بالمدينة وإعادة تنسيق المناطق المحيطة بها، تخطيط شبكة ممرات المشاة والحفاظ على المناطق الخضراء المفتوحة بالمدينة العلمي (العلمي والعيونوي، 2010).

9.4. الجمهورية التونسية

مشروع الحفاظ على مدينة القيروان: تقع مدينة القيروان على بعد 150 كم جنوب مدينة تونس العاصمة، وأصبحت عاصمة في القرنين التاسع والعاشر الميلادي عندما تحولت إلى مدينة باهرة ومركزا للأبحاث ونشر المعرفة والفكر، حيث أصبحت زاخرة بالعديد من المعالم التاريخية الهامة والدالة على ذلك العصر، وقد عانت المدينة من عدد من المشاكل مثل تداعي معالمها الأثرية، زحف الهجرة الريفية عليها مما غير من طبيعة الحياة بها وبالتالي وجهها المعماري كما هو موضح في شكل رقم (7).

المنهجية المتبعة في الحفاظ: بدعم وتنفيذ رابطة إنقاذ مدينة القيروان والتي تم إنشاؤها عام 1977م، (العسالي، 2010) وباستخدام النخل من السياحة لتمويل أعمال الحفاظ والترميم، بدأ المشروع في عام 1979م، حيث تم استخدام المواد الأصلية وفنون البناء والمواد المحلية لعمليات الترميم طبقا لميثاق فينيسيا، وقد تمت صيانة أهم مباني ومعالم المدينة التي تمثلت في: أسوار المدينة - الأبراج الكبرى والمتوسطة شكل رقم (8)، وكان اتجاه خطة الصيانة إلى رفع معماري دقيق للمدينة بكل تفاصيلها ثم رفع المعالم التاريخية وترميمها حسب الأهمية وألوية الصيانة وإعادة تدعيم الأساسات ثم تركيب المبنى على هيئته الأصلية، مع تجميع القطع الأثرية المنقولة بهدف تكوين متحف للحضارة والفنون، وإصلاح وترميم العديد من الأماكن المقدسة والمباني الدينية والساحات الملحقة بها، وقد تم تطوير الخبرات المكتسبة في البرنامج وإتاحتها للملاك لإصلاح وتطوير وترميم ممتلكاتهم، وتم استخدام المواقع التي تم ترميمها كأماكن جذب للسياح.

10. أهم التجارب العربية الأسيوية في مجال الحفاظ على التراث

وفيما يلي استعراض لأهم التجارب العربية الأسيوية في مجال الحفاظ على التراث في عدد من الدول العربية التي لها اعتمادا على تجارب موقفة علميا ولها مرجعيات معترف بها:

10.1. المملكة العربية السعودية

مشروع منطقة الطريف بالدرعية: وتعتبر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الجهة المنفذة للمشروع، وقد شاركت عدة جهات في المشروع كالهيئة العامة للسياحة والآثار، ومحافظة الدرعية، وبلدية محافظة الدرعية، ودارة الملك عبد العزيز، وقد بدأ تنفيذ المشروع فعليا في 2005م، وتقدر مساحة الدرعية التاريخية : 1.6 كم² شكل رقم (9)، وتضم ضمن المشروع عدد 5 متاحف، وقد تم تسجيل حي الطريف في قائمة التراث العالمي لليونسكو في 2010م، وتضم الدرعية مباني سكنية مبنية بالطين معظمها متهدم وغير مأهول بالسكان، وتفترق المساكن بهذه الأحياء لبعض الخدمات الأساسية (طومان، 2010).



شكل رقم (9): منطقة الدرعية

المنهجية المتبعة في عمليات الحفاظ: وقد اشتملت الأعمال في منطقة الطريف شكل رقم (10)، على ما يلي: إعادة استخدام المباني بوضع أنشطه حديثة تتناسب مع طبيعة المباني المختارة، ترميم المباني الطينية بشكل تدريجي مستمر يجعل عملية الترميم جزءا من



شكل رقم (10): منظر عام لمدخل حي الطريف بالدرعية التاريخية



شكل رقم (11): منظر عام لحي الطريف بالدرعية التاريخية

العملية التثقيفية والسياحية، إضافة أنشطة متحفه ضمن البيوت الطينية، عرض تاريخ الدرعية السياسي والثقافي والاجتماعي وفق أحدث الأساليب المتحفية، المحافظة على البيئة العمرانية والخصائص المعمارية للمنطقة شكل رقم (11)، وقد تم توزيع الأنشطة على سبعة مناطق في منطقة برنامج التطوير، بحيث يتم تطوير كل جزء من أجزاء المناطق وفق الخصائص التي تتميز بها من خلال برامج تطوير مختلفة كالبرنامج العمراني، والبيئي، والتراثي، الاقتصادي والاجتماعي، برنامج المرافق العامة، كما اتبعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بعض المعايير والاعتبارات مثل المحافظة على البيئة العمرانية بترميمها، وجعلها جزءا من العملية التثقيفية والسياحية، تنظيم شبكات الطرق ونقاط الدخول والخروج للمنطقة، وتوفير مناطق الوقوف، إشراك المستخدمين والملاك في عملية التطوير، وتهيئة فرص الاستثمار لهم، التأكيد على ملائمة النسيج العمراني للمباني الجديدة، والمراد ترميمها لعامة المنطقة، إيجاد العناصر الثقافية والترفيهية، وتفعيل النشاطات داخل النسيج الحضري لمنطقة التطوير، تأهيل البنية التحتية وشبكات المرافق والخدمات، المحافظة على الخصائص الطبيعية والبيئية للمنطقة، كما أصدرت ضوابط خاصة للبناء بمنطقة التطوير (المقرن، 1423هـ).

10.2. دولة الإمارات العربية المتحدة

مشروع بلدية دبي لترميم وإعادة تأهيل أقدم تجمع تجاري تقليدي في دبي: وهو يعد من أقدم وأهم الأسواق في دبي شيد حوالي 1850م، يهدف إلي تحسين الصورة البصرية لمنطقه الأسواق في منطقة بر دبي شكل رقم (12)، والأسواق في منطقة بر ديره مع الحفاظ على المقياس العام المعماري والمحافظة على تأصيل القيم التراثية الحضارية (بوخش، 2007).



شكل رقم (12): خريطة للديرية



شكل رقم (13): واجهات الأسواق التقليدية في منطقة بر دبي

المنهجية المتبعة في الحفاظ: بدأ المشروع في مراحل متعاقبة تتمثل في المسح الميداني، الدراسة التحليلية: حيث تمت دراسة المحيط العمراني العام : من خلال دراسة الموقع العام للمبنى وما يحيط به من أبنية حديثة وقديمة وإعداد دراسة تاريخية للموقع والمباني بيئتها، كما تمت دراسة الأصول المعمارية: وتحديد الأجزاء التي أضيفت في مراحل لاحقة على البناء الأصلي وتحديد الأجزاء الناقصة وذلك للوصول إلى الأصول المعمارية، كذلك دراسة مواد التشطيب المستخدمة في المبنى وتحديد الأماكن التالفة والمتصدعة لإدخالها وحسابها في برنامج الترميم، وقد شمل المشروع ترميم ما يزيد عن 217 محل في بر دبي و150 محل في ديره، يرمى إلى الحفاظ على مباني السوق وواجهات الخور التقليدية شكل رقم (13)، وإضافة لمسة معمارية مميزة للخور بدبي، المدينة ذات الأهمية والتميز في منطقة الخليج العربي وذات طابع مميز مؤكدا أصالتها وعرافتها (جمعية التراث العمراني، 2005).

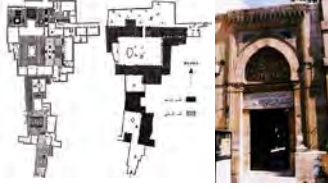
10.3. الجمهورية العربية السورية

مشروع البيت الشامي (متحف دمشق التاريخي): يقع هذا المتحف في سوق ساروجة التاريخي قرب سوق الهال مطلا على شارع الثورة شكل رقم (14)، ويعتبر بناؤه من أجمل القصور في دمشق الى جانب قصر العظم ويعد نموذجا للبيت الشامي العريق بباحاته



شكل رقم (14): موقع متحف دمشق التاريخي ومركز الوثائق التاريخية والأفنية الداخلية

وقاعدته ورخامه وأشجاره وعرائشه لذلك سمي بالبيت الشامي أو القصر الشامي.



شكل رقم (15): اليمين صورة توضح بوابة الدخول الرئيسية والوسط مسقط الطابق الأرضي قبل عملية الترميم واليسار نفس المسقط بعد عملية الترميم

المنهجية المتبعة في الحفاظ: قامت المديرية العامة للآثار والمتاحف بالبدء بترميم متحف دمشق التاريخي ومركز الوثائق التاريخية عام 1970 واستمرت حتى عام 1980 وقد شمل الترميم العلوي في القسم الأوسط B والطابق العلوي في القسم الداخلي D وبناء قسم جديد F وأحدثت في جميع القاعات ترميمات بالألوان، فنرى مثلا الواجهة الجنوبية للأبواب الموضحة بالصور تم فيها إغلاق الباب في منتصف الإيوان بمصب رخامي أنشئت كوتان على جانبيه وتم تزيين الجدار باطار من التزيينات الهندسية المخفورة على الحجر الأبيض النحيت والمملوءة بالجص تسمى الأبلق، أما القاعة الشمالية الشرقية فقد تم اكساء سقفها بالخشب العجمي لمدهون بزخارف نباتية وهندسية جميلة يتدلى من سقف الطرز زخارف مقرنصة، أما

ابواب النوافذ والكتابي فتوافق الأسقف من حيث الصنعة والزخرفة، حيث جعلت اعلى جدرانها بالأبلق ورصفت أرضية الطرزين والعتبة بالرخام المشقف، وفي وسط العتبة فسقية ماء مئمنة الشكل كما في شكل رقم (15).

10.4. دولة فلسطين

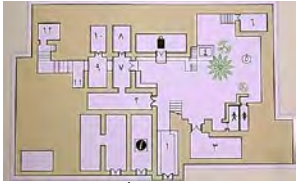


شكل رقم (16): مساطف وواجهات قصر آل الدويك

مشروع قصر آل الدويك: حيث تعود أهميته لأهمية موقعه المتميز بالإضافة الى طرازه المعماري الذي يدل على الطبقة الراقية التي سكنت تلك المنطقة في تلك الفترة، ويتكون القصر من ثلاث طوابق حيث بني على ثلاث مراحل المرحلة خلال القرنين التاسع عشر والعشرون ويتبين من خلال المقارنة الزمنية والمعمارية لهذا المبنى ان المواد المستخدمة في إنشاء القصر هي مواد تقليدية من حجارة جيرية للجران والأسقف المتقاطعة.

المنهجية المتبعة في الحفاظ: تم ترميم القصر عام 2000/2001 م، واعتمدت منهجية الترميم وإعادة الاستخدام على استخدام المواد والطرق المحلية (القواسمي ومركة، 2005) ضمن خطة اشتملت على التدعيم من الداخل والخارج وإعادة البناء في المناطق المتضررة كما تم استخدام تقنية حقن الجدران القديمة والأسقف باستخدام مونة الجير تحت الضغط، وإعادة تأهيله لاستخدامه كمركز لإعمار البلدة القديمة بإشراف لجنة اعمار الخليل كما في شكل رقم (16).

10.5. سلطنة عمان



شكل رقم (17): مسقط أفقي حصن طاقة



شكل رقم (18): واجهات حصن طاقة

مشروع حصن طاقة بولاية طاقة بمحافظة ظفار: وهو عبارة عن مبنى مستطيل الشكل لا يزال قائما شكل رقم (17)، وبه برجان يقعان في الناحية الغربية للحصن، حيث بني هذا الحصن من مواد محلية تقليدية تم تصنيعها بنفس المنطقة التي يوجد بها الحصن، ويعتبر الحجر والصاروج العماني المادة الأساسية لذلك، وتتكون من دور أرضي ودور علوي.

المنهجية المتبعة في الحفاظ: تم الترميم على نفس الطراز المعماري القديم، وبفئس المواد المحلية القديمة المستخدمة في البناء، حيث تمثلت الأعمال التطويرية للحصن على تنفيذ الصيانة الخارجية كما في شكل رقم (18)، والداخلية له، وتبليط أرضيات الغرف بالحجارة

الجبليّة المسطحة وعمل مواقف للسيارات مع تنفيذّ الحمايات لمنع وصول السيارات لجدار الحصن، وتأثيث الحصن بالمشغولات اليدوية والتحف بالطريقة التراثية بالتنسيق مع جمعية المرأة العمانيّة بطاقة، وعمل لوائح معلوميّة لغرف وإرجاء الحصن المختلفة، وتحويل إحدى غرف الحصن لتكون منفذاً لبيع التحف والهدايا (الرواحي، 2010).

10.6. جمهورية العراق



شكل رقم (19): موقع جامع الرابعية



شكل رقم (20): الجامع قبل الترميم



شكل رقم (21): واجهة المصلي من الفناء الداخلي



شكل رقم (22): مداخل الجامع الخلفية والرئيسي

إعادة تأهيل جامع الرابعية في مدينة الموصل: أنشأت أربعة خاتون بنت إسماعيل باشا الجبلي في محلة شهر سروق بالموصل، جامع الرابعية عام 1180 هـ / 1762م، وأصبحت المنطقة التي أنشأ فيها تدعى باسم (محلة الرابعية) شكل رقم (19)، وجعلت في الجامع مدرسة لعلوم القرآن والعلوم الدينية، ويحيط بموقع المسجد مباني معمارية مهمة مثل المدرسة الدينية وبيت الرهبان التابعة لكنيسة الساعة وحمام قره علي وجامع النعمانية وقد مر الجامع بأدوار معمارية متعددة خلال الفترات المعمارية، وكان يحوي على العديد من العناصر المعمارية ذات الأهمية التاريخية والمعمارية منها ويعود إلى فترات سابقة منقولة إليه شكل رقم (20)، وبعضها يرجع إلى عهد بنائه الأول، ومنها ما يرجع إلى فترات لاحقة.

المنهجية المتبعة في الحفاظ: قامت وحدة ترميم المباني الأثرية والتراثية بترميم المسجد في 6/1/1993م، وتم الانتهاء من أعمال الترميم في عام 1995م، إذ تمت أعمال الترميم والصيانة بالاعتماد على الكوادر غير المتخصصة أو غير المدربة على أعمال الحفاظ المعماري (محي الدين، 2012)، واستخدام مادة الخرسانة والبزلوك، مما أدى بالنهاية إلى تشويه وفقدان المعالم المعمارية والتاريخية للمبني، واعتمدت أعمال الحفاظ المعماري في جامع الرابعية على مستويين من المعالجات وهي: أسلوب الصيانة (ترميم أجزاء من البناء) وتم من خلالها إعادة الأجزاء المفقودة من المسجد (الأجزاء الجانبية للمصلي، والرواق المقنطر الموازي لجدار القبلة، لإعادة الشكل الأصلي للمسجد، حيث لم تؤد أعمال الصيانة على إخفاء الحقائق التاريخية والفنية للمسجد وأصبحت الأجزاء المضافة (أروقة الفناء) قابلة للتمييز عند الفحص الدقيق، والتي بدورها تكون قابلة للاسترجاع عند التوصل إلى مواد أفضل مستقبلاً، أما الأسلوب الثاني فكان إعادة البناء بأسلوب الاستنساخ، حيث تم عمل نسخ طبق الأصل لعناصر معمارية أصيلة تابعة لطرز المسجد الأصلي شكل رقم (21)، وذلك لتعويض الأجزاء والعناصر المفقودة أو التالفة، والذي يعتقد بأنها كانت موجودة أصلاً في أماكنها، كاستنساخ أروقة وعقود الفناء الداخلي، والمدخل الخارجي الخلفي المؤدي إلى الميضأة، كما تم إزالة العناصر المعمارية الدخيلة المختلفة الطرز، والعناصر المضافة إلى المسجد بشكل عشوائي واستبدال المواد والتفاصيل المتناثرة بأخرى أكثر انسجاماً مع بعضها شكل رقم (22) ومع المحيط بشكل عام، مما يعطي المسجد طابعاً موحداً وذلك من حيث المواد المستخدمة والعناصر المعمارية، كما تم التأكيد على العناصر التقليدية الموجودة أصلاً بترميمها لإبرازها بالشكل الأمثل، باستخدام مواد مشابهة للمواد الأصلية قدر الإمكان كالجص المحلي (الشداد) والبياض والحجر الطبيعي والحلان والخرشان (الزكور - جص متصلب لبناء العقادة) والرخام الموصل، خاصة في مواد الإنهاء والأرضيات والجدران وكذلك في التسقيف (العقادة).

10.7. الجمهورية اليمنية



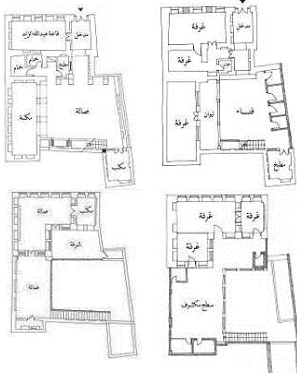
شكل رقم (23): المدرسة العامرية

ترميم المدرسة العامرية مسجد ومدرسة العامرية: وهي من أهم المساجد والمدارس القديمة والأثرية في اليمن، وتقع في مدينة رداع في محافظة البيضاء، وهي حالياً مرشحة لتكون من مواقع التراث العالمي، وهي مثال على الهندسة المعمارية في اليمن شكل رقم (23)، وقد عانى المبنى من التدهور وانهيار بعض أجزاء المدرسة نتيجة الإهمال والتخريب التي توالى على المدرسة مما ساهم في تلف العديد من عناصر المدرسة بالإضافة للهوات الأرضية التي تعرض لها وأخرها في عام 1982 وهو عام بداية ترميم المدرسة العامرية (Eryani, 2009).

المنهجية المتبعة في الحفاظ: بدأت عملية الترميم بعد توقيع اتفاقية تمويل للمشروع بين حكومة اليمن وهولندا عام 1982 وقد قامت الهيئة العامة للأثار بالإشراف على المشروع الترميم حتى اكتمل في عام 2005، وفي هذا المشروع تم الدمج بين استخدام التقنيات التقليدية والتقنيات الحديثة للترميم، حيث تم استخدام التقنيات التقليدية في عمليات الترميم المعماري والإنشائي لعناصر المبنى من أساسات وحوائط وأرضيات وأسقف علي اعتبار أنه يجب ترميم المبنى بنفس طريقة بنائه التقليدية وتم استخدام الجانب التقني الحديث في عملية ترميم الزخارف الموجودة في سقف وحوائط المسجد وبعض حوائط غرف المدرسة (الراضي، 1998).

10.8. مملكة البحرين

مشروع بيت الزايد: ويقع في وسط مدينة المحرق القديمة وقد بني عام 1834م وأضيف له المجلس عام 1925م، ويتوسط مجموعة من المباني التراثية التي تشكل مع الممرات الضيقة والساحات نسيج عمراني مميز ومتكامل.



شكل رقم (24): بيت الزايد مساقط أفقية قبل الترميم على اليمين وبعد الترميم على اليسار

المنهجية المتبعة في الحفاظ: تمت المحافظة على المباني التراثية ذات القيمة وإعادة استخدامها، وكذلك المحافظة على النسيج العمراني لمنطقة المحرق، لخلق منطقة جذب للسكان والزوار والسياح، وذلك بهدف رفع المستوى الاجتماعي لسكاني المنطقة، ورفع المستوى الاقتصادي للسكان، من خلال تشجيع واستقطاب المستثمر للاستثمار في هذه المنطقة، وتحسين مستوى الخدمات العامة للمنطقة، كذلك تمت إعادة إحياء بعض الحرف التقليدية التراثية البحرينية، وخلق ممر للسائح يعكس تراث المملكة والحياة التقليدية فيها، ورفع المستوى البيئي للمنطقة، من خلال إعادة تأهيل وإعادة استعمال بعض عناصر التراث، وتحديد دقيق للاستعمالات الجديدة الممكنة له، وللتغييرات المقبولة فيه، والتي قد تتطلبها الاستعمالات الجديدة كما في شكل رقم (24) (الأبي، 2010).

10.9. المملكة الأردنية الهاشمية

مشروع ساحة قلعة الكرك بمدينة الكرك: في بقعة متوسطة من محافظة الكرك وتبعد عن العاصمة عمان 125 كم جنوباً وتقدر مساحة مدينة الكرك بسبعة كيلومترات شكل رقم (25) (البردون، 1988).



شكل رقم (25): مشروع تطوير ساحة قلعة الكرك / المرحلة الأولى المصدر: وزارة السياحة والآثار، 2003

المنهجية المتبعة في الحفاظ: تم الحفاظ على موقع تراثي هام أنشئ كمركز للإدارة المحلية العثمانية، مما ساعد على جذب السياح اللذين يزورون القلعة إلى داخل المنطقة التجارية في المدينة، مما خلق إيجاد فرص استثمارية، وتوفير لفرص العمل. أصبحت معظم المنطقة



شكل رقم (26): أحد مباني ساحة قلعة الكرك قبل الترميم وبعد الترميم المصدر: وزارة السياحة والآثار، 2003

التراثية مملوكة من قبل القطاع العام، وتم تخصيص كافة أراضي المنطقة لوزارة السياحة والآثار (كساب، 1425 هـ)، والتي كانت مخصصة أصلاً لوزارة ومؤسسات حكومية عديدة، وقد تم إخلاء جميع الأبنية التراثية حيث كان بعضها مستخدماً، والآخر مهجوراً ومنهالاً، كما تم تطوير الموقع من قبل وزارة السياحة والآثار بتمويل دولي، وتضمن التطوير: ترميم كافة المباني التراثية كما في شكل رقم (26)، إزالة كافة العناصر الحديثة، إعادة تنظيم استخدام الأراضي وحركة السير وخطوط النقل العام في المدينة، كما أخليت جميع المباني الحكومية، وقد تم وضع نظام إدارة للمنطقة التراثية بحيث يمكن تدوير العائد المالي للحفاظ على الموقع وتوسيع نطاقه (الاستدامة) من الدخل المتأتي من الإيجارات، وتضمن مجلس الإدارة ممثلين عن كل من القطاعين العام والخاص والأهالي، وعرضت المباني المختلفة ضمن المنطقة للاستثمار، وأعطيت الأولوية للمستثمرين من أبناء المدينة (حويش، 2003).

10.10. الجمهورية اللبنانية

مشروع قصر دبانة: فعلى الرغم أن المبني شيد في القرن الثامن عشر إلا أنه مازال يستخدم حتى الآن وهو يمثل نموذج البناء السكني ذو الفناء الداخلي المغطى، ويقع القصر في نهاية شارع الأوقاف حيث توجد الأسواق الشعبية لمدينة صيدا. وكان يتبع له مدرسة وسراي وحام وإسطبل. انتقلت ملكيته من عائلة حمود ومن ثم إباضة إلى عائلة دبانة.



شكل رقم (27): بعض صور للقطاعات داخلية لقصر دبانة

المنهجية المتبعة في الحفاظ: تم وضع الأسس لبناء عمارة تجمع بين الحديث والقديم ودمجها بالبيئة والتراث بشكل يتلاءم مع حاجات المجتمع وفي متطلبات النمو والتقدم ويحقق التجانس بين المنازل القديمة ومحيطها لكي يشكل هذا الأخير امتداداً طبيعياً للمدينة القديمة ويكون متناسقاً معها على المستوى الاجتماعي والعمراني والاقتصادي (المجنوب، 1982). كما تمت المحافظة على سلامة التراث العمراني وإعادة تأهيل المباني القديمة أو المهدامة وإحياء نسيجها وظيفياً واقتصادياً كما في شكل رقم (27).

11. النتائج البحثية

توصل البحث إلى عدة مفاهيم تتعلق بمنهجيات عمليات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري أهمها أن منهجيات الحفاظ في الوطن العربي سواء على مستوى التدريس النظري أو تطبيقاته العملية تتأرجح بين المدرسة الأمريكية والأوروبية تبعاً للبلاد الذي درس المتخصص فيه أو فريق العمل الحفاظي حيث تم الاعتماد في تحديد المصطلحات في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وإدارته على ما جاء في المواثيق والاتفاقيات الدولية وعلى المصادر من كلتا المدرستين السابق ذكرهما، مع ما يتوافق ويتقارب مع مفاهيمنا وثقافتنا العربية، وبالتالي فلا توجد مدرسة خاصة بعمليات الحفاظ في الوطن العربي بشكل مستقل ويرجع ذلك لأسباب متعددة منها على سبيل المثال وليس الحصر على الجانب التشريعي:

1. هناك عدم وضوح رؤية زمنية لإيجاد الفرق بين مفهوم الأثر والتراث في بعض الدول العربية وإن كانت هناك استكمال لهذه الرؤية من خلال قوانين أخرى، كما في جمهورية مصر العربية في قانون حماية الآثار رقم 117 لعام 1983.
2. هناك في بعض الدول العربية انفصال ما بين التطبيق العملي والجانب التشريعي والقانوني لافتقاده إلى التطبيق الجيد عند تنفيذ المشروعات، وهو ما يجعل هناك انفصال ما بين التطبيق العملي والجانب النظري.

3. عدم وضوح الرؤية في بعض الجوانب في اللوائح التنفيذية المفسرة والداعمة والتي يتم إنشائها لتفسير وتوضيح القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الحفاظ، وذلك بإيجاد آليات واضحة يتم من خلالها تفعيل التطبيق العملي على أرض الواقع لهذه التشريعات.
4. كما تعكس السياسات التي تتبعها الدول المختلفة في مجال الحفاظ على التراث العمراني بها صورة حقيقة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذه الدول.
- كما خرج البحث ببعض النتائج الإيجابية التي عكستها تجارب الحفاظ على التراث في الوطن العربي منها على سبيل المثال:
 1. وجود إرادة ونية واضحة وقوية لتفعيل عمليات الحفاظ على التراث المعماري والعمراني، وذلك من خلال المظلات التشريعية المنظمة لعمليات الحفاظ بمعظم الدول العربية، كما توجد بعض الرؤى المستقبلية التي تحتاج إلى التكامل في مضمون الدول العربية، والمتعلقة بمعايير تحديد التراث ومفهوم الاستثمار والمشاركة المجتمعية وعمليات التوثيق والجهات المنطب بها ذلك.
 2. وجود تصنيف وتسجيل واضح للمباني التراثية يساعد على الحفاظ عليها في بعض المشروعات في بعض الدول العربية.
 3. نجاح تجارب إعادة تطوير المناطق التاريخية المركزية في بعض الدول من الناحية التراثية والثقافية، من خلال إعادة استخدام المباني التراثية في أغراض تخدم المجتمع وتوفر الفائدة المباشرة له يؤدي إلى اهتمام المجتمع بمشاريع الحفاظ والارتقاء.
 4. هناك استعانة بالخبرات والخبراء الأجانب والذي كان سمة أغلب مشاريع الارتقاء العربية مع وجود خبرات عربية موازية لها تم الاستعانة بها في عدد من المشاريع.

12. شكر وتقدير

هذا البحث جزء من مشروع بحثي لكتاب بعنوان "منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية"، وقد تم تمويل هذا المشروع من قبل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي للأبحاث، عمادة البحث العلمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية رقم المشروع البحثي: (43408014)

المراجع

1. الخوري، منى (2005)، إدارة المواقع الأثرية وحفظها، دراسة حالة مدينة تدمر، رسالة ماجستير، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة البعث حمص، سورية.
2. سفيان، خطاب ومحفوظ، زيان (2010)، التراث العمراني بين الإهمال والإدماج نموذج مدينة دلس الجزائر، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
3. العلمي، عبد الرزيم والعيوني، وداد (2010)، مشروع إنقاذ مدينة فاس العتيقة أية آفاق لصيانة التراث العمراني الأندلسي بالمغرب، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
4. عليان، جمال، (ديسمبر 2005)، الحفاظ على التراث الثقافي _ نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، سلسلة عالم المعرفة، العدد 322، الكويت.
5. نزار، إبراهيم توفيق (2002)، الاتفاقيات العالمية للبيئة وأثرها على الاستراتيجية المستقبلية للبيئة في المملكة، ورقة عمل بموضوع السياحة والبيئة ضمن الندوة العلمية حول (الرؤيا المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2020).
6. نظام الآثار في الدولة المعنية وميثاق البنية 1964م، وميثاق لاهور 1980م، وميثاق واشنطن 1987م وميثاق نارا 1994م.
7. دليل المحافظة على التراث العمراني (1426 هـ)، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الطبعة الأولى، ص 4.
8. راشد، أحمد يحيى (فبراير 2007) " البعد الاقتصادي والاستثماري إعادة التأهيل والترميم الفرص والتحديات"، المؤتمر الدولي للحفاظ على التراث، دبي.
9. نبيل، خالد إبراهيم، أبوليله، محمد شوقي (إبريل 2015)، أطروحة برنامج ماجستير في مجال الحفاظ المستدام للبيئات التراثية بالمملكة العربية السعودية، ملقني عمارة القصيم الثاني، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
10. هبه الله فاروق أبو الفضل -إعادة توظيف المباني القديمة-رسالة ماجستير كلية الفنون الجميلة جامعة الإسكندرية-1998 ص2.
11. العسالي، عبد الحميد سعيد مصلاح (2010)، إدارة المنظمات الدولية المتخصصة بالتربية والثقافة والعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القومي للإصدارات القانونية.
12. طومان، أحمد بن رشدي (مايو 2010) - قياس مدى توافق مشروع تطوير الدرعية مع دليل المحافظة على التراث العمراني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي- ماجستير التصميم العمراني- جامعة الملك سعود، كلية السارة والتخطيط- المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية.

13. المقرن، عمر، (1423هـ) - مشروع الهيئة العليا لتطوير الدرعية، ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقاعات الخاص، بلدية الدرعية.
14. بوخش، رشاد (2007)، جولة في الصور والوثائق التاريخية، سلسلة المحاضرات التراثية (1) بلدية دبي/ قسم المباني التاريخية- مكتبة إدارة التراث العمراني.
15. جمعية التراث العمراني (2005)، نماذج من الأسواق التقليدية في الإمارات، إصدار خاص بمناسبة مهرجان تسوق دبي.
16. الفواسمي، خالد فهد ومروة، حلمي (2005)، ورقة عمل حول مبادئ القرن التاسع عشر في بلدة الخليل القديمة، المؤتمر الدولي الخامس لإدارة تراث البحث الأبيض المتوسط المشترك، مكتبة الإسكندرية، مصر
17. الرواحي، سيف بن خميس (2010)، مشروع تطوير القلاع واسعون، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
18. محي الدين، به ناز نصر الدين (2012)، إعادة تأهيل جامع الرابعة في مدينة الموصل، مجلة المخطط والتنمية العدد 26.
19. الراضي، سلمي وأخرون (1998)، المدرسة العامرية الحفاظ على رسوم الجداريات، مركز الحفاظ على الآثار، الطبعة الأولى، روما.
20. الأبي، محمد فاروق (2010)، تجربة القطاع الخاص في إعادة تأهيل البيوت التراثية بالحرق مملكة البحرين، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
21. البردون، عراق الأمير (1988)، الملاح المعمارية للقرية الأردنية. منشورات الجامعة الأردنية، ص63.
22. كساب، وليد، (1425هـ) التخطيط الحضري - السياحي المتكامل في المناطق التراثية، نحو شراكة فعالة لإحياء المناطق التراثية، إدارة تخطيط وعلاقات المناطق الهيئة العليا للسياحة، ندوة الشراكة بين الأجهزة البلدية والقطاع الخاص، بلدية محافظة الدرعية.
23. حويش، مرفت مأمون خليل (أكتوبر 2003)، التنمية السياحية في مواقع التراث العمراني، التحديات والمعوقات، مدينة الكرك - حالة دراسية، ندوة التراث العمراني الوطني وسبل المحافظة عليه وتنميته سياحياً الرياض/ المملكة العربية السعودية
24. المجذوب، طلال، (1982)، تاريخ صيدا الاجتماعي، 1840 - 1914م - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، ص257.
25. Zaki Aslan (2005), an Overview of Heritage Site Management Processes, ICCROM.
26. Abou Leila, Mohamed (March 2018), ENVIRONMENTAL MANAGEMENT A DOORWAY TO GREEN INVESTMENT OF HERITAGE ENVIRONMENTS, Green Heritage International Conference Chance - Change - Challenge, BUE.
27. Feilden, Bernard M. (Bernard Melchior) & Jokilehto, Jukka Ilmari & International Centre for the Study of the Preservation and the Restoration of Cultural Property (1998), Management guidelines for world cultural heritage sites, second edition, ICCROM, Rome.
28. DON D. FOWLER, Cultural Resources Management, In Advances in Archaeological Method and Theory, edited by MICHAEL B. SCHIFFER., Academic Press, San Diego, 1982, Pages 1-50, ISBN 9780120031054, <https://doi.org/10.1016/B978-0-12-003105-4.50006-6>, <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/B9780120031054500066>.
29. Charter for the protection and management of the archaeological heritage (1990) prepared by the International Committee for the Management of Archaeological Heritage (ICAHM) an approved by the ninth General Assembly in Lausanne in 1990, https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/arch_e.pdf , accessed Dec.22, 2015. Article 5.
30. Nara Document on Authenticity) 1994), <https://www.icomos.org/charters/nara-e.pdf>, accessed Dec.12, 2014.
31. International Charter for the Conservation and Restoration of monuments and sites (THE VENICE CHARTER 1964) http://www.icomos.org/charters/venice_e.pdf, accessed Nov.5, 2015. Article 11.
32. International Charter for the Conservation and Restoration of monuments and sites (THE VENICE CHARTER 1964) http://www.icomos.org/charters/venice_e.pdf, accessed Nov.5, 2015. Article 5.
33. Mohamed m. Shawky Abou Leila, (18-20 Sep. 2017) "Green Investment of heritage Environments: A doorway to improving quality of life "The 1st. International Conference on TOWARDS A BETTER QUALITY OF LIFE El Gouna, Red Sea Region - EGYPT.
34. Mohamed m. Shawky Abou Leila, (6-8 march 2018), "ENVIRONMENTAL MANAGEMENT A DOORWAY TO GREEN INVESTMENT OF HERITAGE ENVIRONMENTS", published paper in Green Heritage International Conference Chance - Change - Challenge held in BUE Cairo.
35. Eryani sahar and others (May 2009), THE ROLE OF FINE RESTORATION TECHNIQUES IN MAINTAINING HERITAGE BUILDINGS' ORNAMENTS (THE ORNAMENTS OF ALAMRYA SCHOOL IN YEMEN, AS AN APPLIED EXAMPLE), Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 37, No. 3, pp. 813-828.